A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/16/17
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 11 ديسمبر 2023

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السادسة عشرة
جنيف، من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024

تجارب وطنية في ملاحقة جرائم الملكية الفكرية

مساهمتان من إعداد الجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ)، في دورتها الخامسة عشرة المعقودة في الفترة من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022، على أن تنظر، في دورتها السادسة عشرة، في مواضيع عدة منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمتي دولتين عضوين بشأن تجاربهما في ملاحقة جرائم الملكية الفكرية.

2. وتصف مساهمة الجمهورية الدومينيكية عمل وحدة الملكية الفكرية التابعة لمكتب المدعي العام. وتشرح الأسباب التي أدت إلى إنشاء الوحدة في عام 2020، وتعرض كيفية عمل الوحدة مع التركيز بشكل خاص على التوظيف وتدريب الموظفين، وتقدم بعض الإحصاءات عن مقاضاة مرتكبي جرائم الملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية. وتختتم المساهمة باستعراض موجز للاختصاصات الجديدة للوحدة في مجال التجارة غير المشروعة.

3. وتصف مساهمة جمهورية كوريا الملاحقة في حالات الكشف غير المصرح به عن المعلومات المحمية والسرية المتعلقة بالتكنولوجيا (تسرب التكنولوجيا). وبعد استعراض الإطار القانوني، تشرح المساهمة الخطوات التي اتخذها مكتب المدعي العام الأعلى من أجل تحسين ملاحقة جرائم تسرب التكنولوجيا، أي من خلال تعزيز نظام قيادة التحقيق، وزيادة عدد المحققين والمدعين العامين المخصصين، ومراجعة معايير معالجة قضايا الادعاء وإصدار الأحكام، واقتراح التركيز القضائي، والتكليف بإجراء بحوث بشأن الأساليب الموضوعية لحساب الأضرار.

4. وترد المساهمتان بالترتيب التالي:

مقاضاة مرتكبي جرائم الملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية.....3

ملاحقة انتهاكات الأسرار التجارية في جمهورية كوريا.....10

[تلي ذلك المساهمتان]

مقاضاة مرتكبي جرائم الملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية

*مساهمة من إعداد السيدة آرمي فيريرا ريبس، نائبة المدعي العام ومنسقة وحدة الملكية الفكرية والقضاء على التجارة غير المشروعة، مكتب المدعي العام، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية**

ملخص

إن أهمية الدور المركزي للدولة في حماية حقوق الملكية الفكرية وكل ما ينطوي عليه ذلك، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي الجرائم التي تنتهك هذه الحقوق، كان الدافع لإنشاء نظام ديناميكي لخدمة ضحايا جرائم الملكية الفكرية. وتحقيقًا لهذه الغاية، أنشئت وحدة الملكية الفكرية التابعة لمكتب المدعي العام، والتي عينت مدعيًا عامًا منسقا متخصصًا في التحقيق في جرائم الملكية الفكرية في كل دائرة قضائية.

وأدى إيلاء أهمية كبرى للمدعي العام المنسق إلى تعزيز التواصل والتعاون مع المؤسسات الأخرى في الجمهورية الدومينيكية التي تشكل جزءًا من النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية. ومن الناحية العملية، يعني ذلك الوعي بأدوار كل مؤسسة في مجال الملكية الفكرية وإعطائها قيمة أكبر وإيجاد أفضل السبل لدمج هذه الأدوار وظيفيًا نحو الهدف المشترك المتمثل في إنشاء نظام متوازن للملكية الفكرية، يشمل الاعتراف بالحقوق وتعزيز الفاعلين في الإبداع والابتكار والدفاع عن الحقوق ضد وقوع الجرائم التي تمسها.

أولاً مقدمة

1. أُنشئت وحدة الملكية الفكرية التابعة لمكتب المدعي العام في البداية من أجل تعزيز الدور الأساسي للدولة في مقاضاة مرتكبي الجرائم التي لها تأثير على التجارة والصحة العامة والسلامة العامة، وتعزيز اليقين القانوني في البلاد. وبموجب أحكام الصكوك الدولية التي تم دمجها في القانون المحلي للجمهورية الدومينيكية، يقع على عاتق الدولة واجب مقاضاة مرتكبي جرائم الملكية الفكرية.

2. ومنذ إنشائها في أواخر عام 2020، ركزت وحدة الملكية الفكرية على تنسيق عمل الهيئات الحكومية المختلفة وبناء نظام لتقديم المساعدة الشاملة لضحايا جرائم حق المؤلف والملكية الصناعية. وعُين مدعون عامون منسقون متخصصون في كل منطقة قضائية للتعامل مع القضايا التي تشمل التعدي على حقوق الملكية الفكرية على المستوى المحلي. وبهذه الطريقة، أرست وحدة الملكية الفكرية الأساس لنظام متوازن للملكية الفكرية يبذل المزيد من الجهد لحمايتها بفعالية، بالإضافة إلى الاعتراف بالحقوق.

3. ويعتبر الاتجار غير المشروع بالمنتجات الخاضعة للرقابة جريمة بموجب القانون رقم 17-19 المتعلق بالقضاء على التجارة غير المشروعة والتهريب والتقليد. ووفقا لهذا القانون، أنشئ المجلس المشترك بين المؤسسات العامة والخاصة لمنع الاتجار غير المشروع. ويرأسه مكتب المدعي العام، ويتولى وزير الصناعة والتجارة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مهام أمينها العام. ويضم المجلس في عضويته وزير الصحة والضمان الاجتماعي؛ والمدير العام لمكتب الضرائب المحلية؛ والمدير العام للجمارك؛ ومدير المعهد الوطني لحماية حقوق المستهلك؛ ومدير المعهد الوطني للجودة؛ وممثلي جمعيات صناعة الأدوية والهيدروكربونات والكحول ومنتجات التبغ، التي ينظمها القانون.

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

4. وفي يونيو 2023، قرر مكتب المدعي العام أن تكون وحدة الملكية الفكرية أيضًا ممثلة في المجلس، نظرًا للصلة بين التجارة غير المشروعة والتعدي على حقوق الملكية الفكرية. ومن ثم أصبحت الوحدة وحدة الملكية الفكرية والقضاء على التجارة غير المشروعة وتتعامل الآن مع القضايا المتعلقة بالتجارة غير المشروعة على المستوى الوطني.

ثانياً إنشاء وحدة الملكية الفكرية في مكتب المدعي العام

ألف. معلومات أساسية

5. في 19 أغسطس 2020، قدمت نائبة المدعي العام آرمي فبريرا ربيس اقتراحًا لإنشاء وحدة الملكية الفكرية. وقالت إن مكتب المدعي العام، المسؤول عن صياغة وتنفيذ سياسة الحكومة بشأن الجريمة، ينبغي له أيضاً أن يستخدم خبرته في تصميم سياسة بشأن حماية الملكية الفكرية ومقاضاة الأنشطة الإجرامية ذات الصلة وتنفيذ الممارسات الفعالة الناشئة عن المبادئ التوجيهية الدولية التي طُبقت على القانون الداخلي للبلاد.

6. وقالت أيضًا إن عدم وجود مثل هذه الوحدة المتخصصة في مكتب المدعي العام يقوض الولاية الدستورية بشأن حماية الملكية الفكرية (وهو حق أساسي في الجمهورية الدومينيكية) ويبطل أهمية الالتزامات التي تعهدت بها الجمهورية الدومينيكية عندما وقعت على المعاهدة الدولية ذات الصلة[1] واتفاقات التجارة الحرة مع البلدان الأخرى.[2] وأشير في الاقتراح أيضًا إلى أن وجود مثل هذه الوحدة من شأنه أن يرفع من مكانة الملكية الفكرية فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية، حيث أن عدم وجود مثل هذا الهيكل المؤسسي، حتى عام 2020، ترك للمدعين العامين حرية تحديد أولويات تقديم الخدمة أو عدم تقديمها. وقد أدى هذا، إلى جانب الاعتقاد الخاطئ لدى المدعين العامين بأن هذا النوع من الجرائم تتم مقاضاته بناءً على طلب الضحية فقط، إلى اتباع نهج متساهل في التعامل مع جرائم الملكية الفكرية وعدم الاهتمام غير المبرر بالضحية. وهناك خطر آخر تم تحديده بسبب غياب مثل هذا الإطار المؤسسي وهو استحالة تحديد مسؤوليات الخاصة في التعامل مع هذه الحالات، مثل التدابير الحدودية والاحتفاظ بالبضائع في مخازن المديرية العامة للجمارك بسبب انتهاك لوائح الملكية الفكرية، الأمر الذي أدى، بسبب عدم اتخاذ الإجراءات القانونية من قبل الضحايا وأصحاب الحقوق، إلى تحويل البضاعة إلى عبئ على الدولة.

7. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه، تماشيًا مع معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا اللاتينية (GAFILAT)،[3] تعتبر الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية بمثابة جرائم ضمن غسل الأموال بموجب القانون في الجمهورية الدومينيكية.

8. وأخيرا، تم التأكيد في الاقتراح على أن هناك حاجة إلى إرساء سابقة تاريخية في الجمهورية الدومينيكية من خلال تكريس أهمية الملاحقة الجنائية العامة كضمان لليقين القانوني، الذي بدوره يفضي إلى الاستثمار الأجنبي والابتكار والنمو والتنافسية. وهذا عنصر أساسي في دولة الرفاهية والقانون الجنائي الاقتصادي، الذي يغطي حماية الملكية الفكرية، وهو الموضوع الذي أهمله مكتب المدعي العام لفترة طويلة.

باء. إنشاء وحدة الملكية الفكرية

9. قبل المجلس الأعلى لمكتب المدعي العام الاقتراح، وأُنشئت وحدة الملكية الفكرية بتوجيهات من وكيل المدعي العام.[4]

10. وتتمثل مهمة وحدة الملكية الفكرية في استخدام خبرتها لصياغة سياسة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية ومقاضاة الأنشطة الإجرامية ذات الصلة في الجمهورية الدومينيكية. وتتمثل رؤيتها في توحيد معايير التعامل مع حالات التعدي على حقوق أصحاب الملكية الفكرية وملاحقتها قضائياً. وهي تسترشد بقيم احترام الدستور والقانون والمعاهدات الدولية، والموضوعية في الملاحقة القضائية، والممارسة المسؤولة لسلطاتها، والإجراءات القانونية الواجبة.

---

[1] الجمهورية الدومينيكية طرف في الاتفاقات الدولية الرئيسية بشأن الملكية الفكرية، بما في ذلك اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، ومختلف البروتوكولات والاتفاقات التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس).

[2] على سبيل المثال، اتفاق التجارة الحرة بين جمهورية الدومينيكان وأمريكا الوسطى (CAFTA-DR) مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تم تنفيذها بموجب القانون رقم 424-06.

[3] https://www.gafilat.org/index.php/es/

[4] قرار رقم 5 صادر عن الدورة الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ 7 سبتمبر 2020

11. وتمتلك وحدة الملكية الفكرية شبكة مكونة من 36 مدعيًا عامًا في جميع أنحاء البلاد، وأربعة أعضاء على كل مستوى هرمي داخل المنظمة، مما يضمن توافر مساعدة الخبراء بشأن ملاحقة المجرمين في القضايا الجنائية المتعلقة بالملكية الفكرية في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا. ومن ثم، فقد تم تسليح ما مجموعه 40 مدعيًا عامًا بالخبرة التقنية المتخصصة اللازمة لضمان التعامل مع مثل هذه القضايا بشكل صحيح.

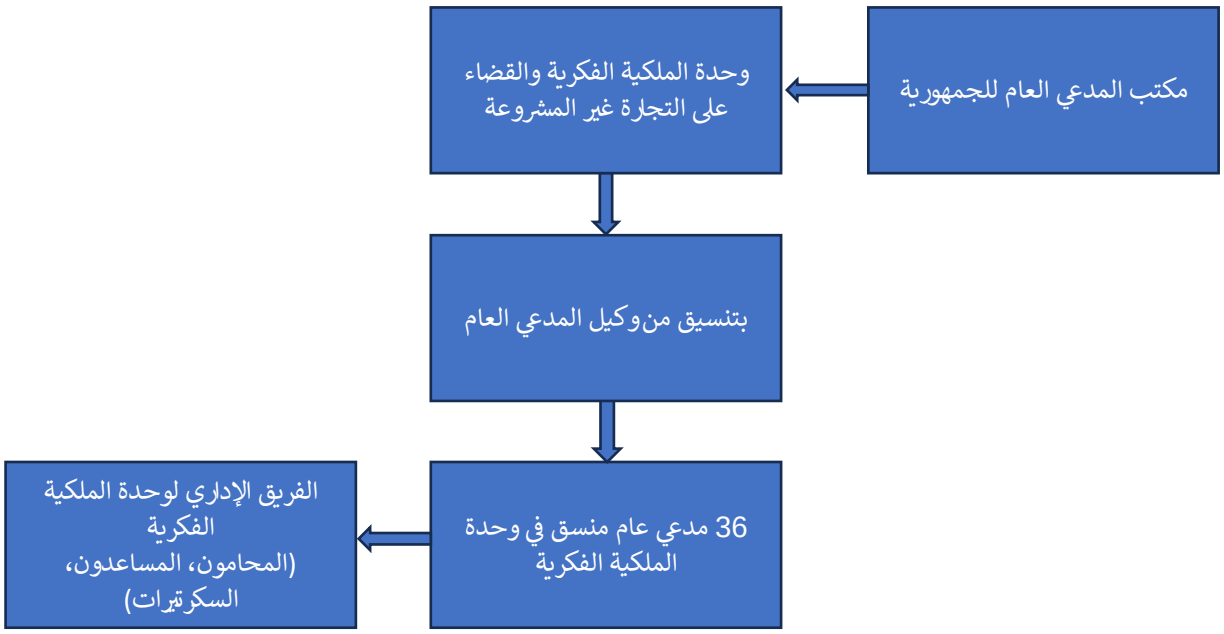

12. إن المدعين العامين المنسقين الـ36 هم مدعون عامون محترفون. ومن أجل الولوج إلى المؤسسة لابد من اجتياز امتحان تنافسي عام، في البداية لشغل منصب المدعي العام، والذي يمكن للمرشحين شغله بعد اجتياز دورة متخصصة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية في المدرسة الوطنية لمكتب المدعي العام، وهي مؤسسة جامعية.[5] وبناءً على طلب مكتب نائب المدعي العام، يقوم المدعي العام الرئيسي في كل منطقة قضائية بإجراء عملية اختيار المدعين العامين المنسقين. وبعد اختيارهم، يتلقى المدعون العامون المنسقون تدريبًا إضافيًا في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، على النحو المبين في القسم خامسا أدناه، لتزويدهم بالمعرفة التقنية اللازمة لأداء واجباتهم.

ثالثاً البيانات الإحصائية التي تم جمعها قبل إنشاء وحدة الملكية الفكرية

13. أجرى مكتب المدعي العام في عام 2020 دراسة استقصائية بشأن القضايا الجنائية المتعلقة بالملكية الفكرية التي يتعامل معها كل مكتب من مكاتب المدعي العام على المستوى الوطني على مدى عامين بين عامي 2018 و2020. وكان الهدف هو تحديد عدد هذه القضايا ووضعها في وقت إنشاء وحدة الملكية الفكرية.

14. وكشفت العملية عن إجمالي 268 قضية في جميع أنحاء البلاد.

[5] يُنظم المسار الوظيفي للمدعين العامين في الجمهورية الدومينيكية بموجب القانون الأساسي رقم 133-11 بشأن مكتب المدعي العام، وهو معترف به بموجب الدستور، الذي يضمن مدة خدمتهم من خلال نظام الحقوق المكتسبة.

رابعاً إحصائيات منذ إنشاء وحدة الملكية الفكرية

15. في عام 2021، بعد إنشاء وحدة الملكية الفكرية وإنشاء منصب المدعي العام المنسق في كل مكتب من مكاتب المدعي العام، أُبلغ عن فتح 468 قضية في عام واحد فقط. وهكذا، تمت معالجة قضايا إضافية بنسبة 85 في المائة في نصف الوقت الذي يغطيه التقرير السابق (بين عامي 2018 و2020).

16. وجاءت إحصائيات عام 2021 للقضايا التي عالجها المدعون العامون المنسقون في كل محافظة على النحو التالي:

المحافظات	القضايا المفتوحة	القضايا قيد التحقيق	القضايا المغلقة	التهم الموجهة	الإجراءات المؤقتة
أزوا	8	7	1	0	0
باراهونا	0	0	0	0	0
بني	5	5	0	0	0
كونستانزا	0	0	0	0	0
المقاطعة الوطنية	98	92	6	0	0
داجابون	0	0	0	0	0
اسبايلات	2	0	2	0	0
السيبو	2	0	2	0	0
إلياس بينيا	0	0	0	0	0
عمدة هاتو	0	0	0	0	0
هيرماناس ميرابال/سالسيدو	0	0	0	0	0
إندبدنسيا	0	0	0	0	0
لا فيجا	3	3	0	0	0
لاس ماتاس دي فارفان	0	0	0	0	0
لا التاجراسيا	4	0	0	0	4
لا رومانا	0	0	0	0	0
مونتيبلاتا	0	0	0	0	0
ماريا ترينيداد سانشيز	0	0	0	0	0
المونسنيور نويل/بوناو	2	0	0	0	2
مونتكريستي	2	0	0	0	2
نيبا	0	0	0	0	0
بدرناليس	0	0	0	0	0
بويرتو بلاتا	6	6	0	0	0
سان بيدرو دي ماكوريس	9	9	0	0	0
سان فرانسيسكو دي ماكوريس	9	9	0	0	0
سان كريستوبال	0	0	0	0	0
سان خوسيه دي أوكوا	0	0	0	0	0
سان خوان دي لا ماجوانا	0	0	0	0	0
سانشيز راميريز	1	0	0	0	1
سامانا	10	7	0	0	0
سانتو دومينغو إستي	106	72	50	2	4
سانتو دومينغو أويستي	190	157	27	0	0
سانتياغو	6	0	0	0	0
سانتياغو رودريغيز	1	0	0	0	1
فالفيردي	4	0	0	0	4
فيلا التاجراسيا	0	0	0	0	0
المجموع	**468**	**367**	**88**	**2**	**18**

17. وفيما يتعلق بالتحقيقات، ارتفع عدد الشكاوى الواردة لكل منطقة قضائية، وكذلك عدد إجراءات التحقيق المتخذة، مثل عمليات التفتيش والمداهمة، واستخدام التدابير القسرية، وإغلاق المباني غير القانونية ومحطات البث بسبب بث الإشارات مع عدم التوفر على التصريح ومصادرة المعدات والبضائع المخالفة ووقف توزيعها التجاري. وبالإضافة إلى الاستجابة لتوقعات أصحاب حقوق الملكية الفكرية، كان لذلك تأثير مباشر على حقوق المستهلك من حيث التزام الدولة بضمان الوصول إلى سلع عالية الجودة وبالتالي حماية الجمهور من المنتجات المقلدة التي يمكن أن تشكل خطراً على الصحة.

18. وفي عام 2022، تعاملت وحدة الملكية الفكرية مع 584 قضية، 118 منها تتعلق بجرائم حق المؤلف بموجب القانون رقم 65-00 و466 قضية تتعلق بجرائم الملكية الصناعية بموجب القانون رقم 20-00. وفي بعضها، أجريت التحقيقات للمرة الأولى على الإطلاق في مقاطعات لم تُقدم فيها أي شكاوى من قبل بشأن التعديات على الملكية الفكرية، وذلك بسبب الاعتقاد الخاطئ السائد بأن مثل هذه القضايا لا يمكن مقاضاة مرتكبيها بحكم المنصب.

	المحافظة	قانون 65-00	قانون 20-00	المجموع
1	أزوا	1	0	1
2	باراهونا	0	0	0
3	باهوروكو	3	0	3
4	بوناو	4	0	4
5	كونستانزا	2	0	2
6	المنطقة الوطنية	27	126	153
7	داجابون	0	2	2
8	اسبايلات	0	0	0
9	السيبو	2	0	2
10	إلياس بينيا	2	0	2
11	عمدة هاتو	2	0	2
12	هيرماناس ميرابال	0	0	0
13	إندبدنسيا	0	0	0
14	لا التاجراسيا	4	0	4
15	لاس ماتاس دي فارفان	0	0	0
16	لا فيجا	0	0	0
17	لا رومانا	1	0	1
18	ماريا ترينيداد سانشيز	4	0	4
19	مونتكريستي	3	0	3
20	مونتي بلاتا	1	0	1
21	نيبا	0	0	0
22	بيرافيا	0	0	0
23	بدرناليس	0	0	0
24	بويرتو بلاتا	13	0	13
25	سان كريستوبال	0	0	0
26	سان فرانسيسكو دي ماكوريس	3	13	16
27	سان خوان دي لا ماجوانا	7	0	7
28	سامانا	3	0	3
29	سانتياغو	13	16	29
30	سان بيدرو دي ماكوريس	7	0	7
31	سانشيز راميريز	3	0	3
32	سانتو دومينغو إستي	9	138	147

33	سانتو دومينغو أويستي	4	171	175
المجموع		**118**	**466**	**584**

19. وفي عام 2022، وُضعت إجراءات في المناطق القضائية على طول الحدود الجنوبية، مما يدل على الوعي المتزايد بالدور الذي يلعبه المدعون العامون في ضبط التجارة غير المشروعة، وتعزيز الأمن التجاري في المنطقة الحدودية والتنسيق مع المديرية العامة للجمارك في تطبيق تلك الإجراءات ورصد دخول المنتجات المقلدة إلى الجمهورية الدومينيكية.

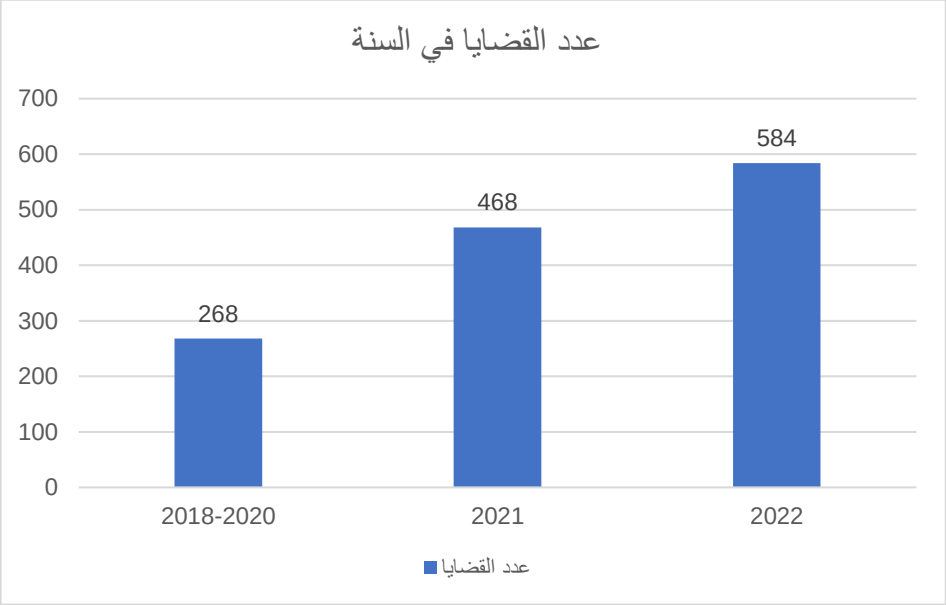

خامساً تدريب المدعين العامين والمساعدة التقنية الدولية

20. ترمي برامج التدريب التي تقدمها وحدة الملكية الفكرية للمدعين العامين إلى إذكاء وعيهم كمتخصصين بالحقوق التي من المفترض أن يحميوها، وبالتالي دعم النظام بجعله متينا وشاملا بغية مساعدة ضحايا جرائم الملكية الفكرية ومعالجة حالة الإهمال التي طال أمدها وعدم الفهم في هذا المجال وفشل نظام العدالة الجنائية في معالجته.

21. وتشمل أبرز التدريبات الدولية والوطنية المقدمة للمدعين العامين المنسقين البرامج التي ترعاها وزارة العدل الأمريكية؛ والمركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية التابع لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية؛ ومكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI)؛ ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية؛ والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

22. كما صممت وحدة الملكية الفكرية برنامج ماجستير يركز على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، تحت رعاية وزارة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا وبالتعاون مع قسم الدراسات العليا بجامعة سانتو دومينغو المستقلة (UASD).

سادساً الملكية الفكرية والتجارة غير المشروعة: إحصاءات منذ إنشاء وحدة الملكية الفكرية

23. ينص القانون رقم 17-19 المتعلق بالقضاء على التجارة غير المشروعة والتهريب والتقليد على فرض عقوبات إدارية وجنائية على تهريب وتقليد المنتجات الخاضعة للرقابة، ولا سيما الأدوية والمواد الهيدروكربونية، وكذلك منتجات الكحول والتبغ.

24. وبإنشاء الشبكة الوطنية للمدعين العامين وتماشيا مع الممارسة السابقة المتعلقة بالملكية الفكرية، أخذت وحدة الملكية الفكرية عينة إحصائية تغطي الفترة من 29 يونيو إلى 15 أغسطس 2023، والتي أسفرت عن النتائج التالية:

- 15 متهمًا صدرت بحقهم إجراءات مؤقتة وتم الإعلان عن أن قضاياهم معقدة بشكل خاص؛
- المنتجات المضبوطة:
  - 899,881 سيجارة؛
  - 10,969 مشروبات كحولية؛

- و 15,189دواءً مزورًا؛
- 588 وحدة من المنشطات جنسية؛
- 258 منتجًا من منتجات النظافة الشخصية؛
- 5,000 غالون من الوقود؛
- 5,480 لتراً من الكحول السائب.[6]

سابعاً التقدم المحرز

25. كان أحد إنجازات وحدة الملكية الفكرية هو الانتهاء من إجراءات التشغيل للتعامل مع الحالات التي تنطوي على التجارة غير المشروعة. وقد صُممت بما يتماشى مع الدستور، وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون الأساسي لمكتب المدعي العام، والقانون رقم 17-19، وقانون الجمارك العام، وقانون الضرائب، وقانون الصحة العامة، وقانون المخدرات، والقانون العام بشأن الكحول، والقانون العام لحماية المستهلك، وقانون إنشاء وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وقانون إنشاء المعهد الوطني للجودة، والتوجيهات الصادرة عن الوحدة الخاصة للرقابة على الوقود وتجارة السلع، والمديرية العامة للأدوية والمنتجات الغذائية والصحية.

26. وتُعد إجراءات التشغيل تلك بمثابة دليل عملي للكشف عن النشاط الإجرامي، والتعامل مع الأدلة، وتسلسل الاحتجاز، ومعالجة القضايا التي تنطوي على محاكمة مرتكبي هذه الجرائم. وتعمل وحدة الملكية الفكرية أيضًا مع الهيئات الحكومية والقطاع الخاص لصياغة إجراءات التشغيل لكل منتج خاضع للتنظيم، بهدف توفير نهج فريد مصمم خصيصًا لكل صناعة. وتوجد بالفعل مجموعات من إجراءات التشغيل فيما يتعلق بالكحول ومنتجات التبغ والأدوية والهيدروكربونات.

27. وتلك الإجراءات مقسمة إلى مرحلتين: مرحلة إدارية، وتديرها المؤسسات المتمتعة بسلطات إدارية وجزائية. وتليها المرحلة القضائية، التي تقع ضمن اختصاص مكتب المدعي العام. وتحدد إجراءات التشغيل كيفية أداء كل هيئة لمهامها بموجب القانون التنظيمي، وكيفية التعامل مع البضائع المضبوطة، وكيفية الحفاظ على سلسلة الاحتجاز، وكيفية التنسيق بين الجهات الحكومية لإتلاف البضائع، وكل ذلك بهدف ضمان الشفافية في التعامل مع الأدلة حتى يتم الاستيلاء عليها أو إتلافها.

28. ومن الإنجازات الأخرى التي حققتها وحدة الملكية الفكرية تعيين مدع عام في كل منطقة قضائية، مما يساعد على ضمان استجابة الدولة السريعة والفعالة لهذا النوع من الجرائم.

29. ومن بين خطط وحدة الملكية الفكرية مواصلة العمل من أجل تحسين الاهتمام بضحايا جرائم الملكية الفكرية. على وجه التحديد، تشمل هذه الإجراءات بدء مشروع المركز الوطني لمكافحة القرصنة بالتعاون مع المكتب الوطني لحق المؤلف (ONDA)، ومواصلة تعيين المدعين العامين المنسقين، والانتهاء من تصميم برنامج الماجستير في إنفاذ الملكية الفكرية ومواصلة إثبات أن الملكية الفكرية هي أولوية بالنسبة للجمهورية الدومينيكية بالفعل وليس بالقول فقط.

[نهاية المساهمة]

[6] مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بغالونات الوقود وليترات الكحول السائبة التي تم ضبطها تأتي من التحقيقات في أنواع إجرامية مختلفة بالإضافة إلى تقليد العلامات التجارية، بما في ذلك: مخالفة المواد 16 و30 و32 من القانون 17-19 بشأن القضاء على التهريب غير المشروع والتجارة المقلدة، الذي يصنف ويشكل جريمة الاتجار غير المشروع بالمنتجات التي ينظمها هذا القانون؛ وانتهاك المادة 7 من القانون 112-00 المتعلق بالمحروقات؛ وانتهاك المادة 3 من القانون 407-72 الذي ينظم بيع البنزين والديزل والزيوت ومواد التشحيم وغيرها من المنتجات المماثلة؛ وانتهاك المواد 174 و175 و176 من القانون 64-00 المتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية؛ ومخالفة المواد 2 أرقام 12 و6 و7 من القانون 155-17 المتعلق بغسل الأموال.

ملاحقة انتهاكات الأسرار التجارية في جمهورية كوريا

مساهمة من إعداد السيدة سونهوا لي، مدعية عامة، قسم التحقيقات السيبرانية، قسم تحقيقات العلوم الجنائية، مكتب المدعي العام الأعلى، سيول، جمهورية كوريا [*]

ملخص

يعتبر الكشف غير المصرح به عن المعلومات المحمية والسرية (تسرب التكنولوجيا) المتعلقة بالتكنولوجيا جريمة تهدد الأمن القومي وبقاء الشركات، ويجب منعه من خلال تطبيق العقوبات الرادعة، والتي تشمل العقوبات القاسية والحرمان الاقتصادي. وإقراراً لأهمية حماية الأسرار التجارية والتكنولوجيا الصناعية المتطورة، أنشأ مكتب المدعي العام الأعلى (SPO) مركز دعم التحقيق في جرائم تسرب التكنولوجيا في سبتمبر 2022.

يعمل مكتب المدعي العام الأعلى جاهداً على تحسين النظام لضمان إجراء تحقيق صارم ووضع عقوبة تتناسب مع خطورة جريمة تسرب التكنولوجيا من خلال مجموعة متنوعة من الجهود، والتي تشمل (1) زيادة عدد المدعين العامين والمحققين المكرسين لجريمة تسرب التكنولوجيا؛ (2) وتعزيز الدعم والخبرة في مجال التحقيق؛ (3) ومراجعة معايير معالجة قضايا الادعاء؛ (4) ومراجعة معايير إصدار الأحكام؛ (5) وتوطيد العلاقات التعاونية مع المنظمات المعنية.

وسيواصل مكتب المدعي العام الأعلى أخذ زمام المبادرة في حماية التكنولوجيا، والتي تعد من الأصول الوطنية الرئيسية واستراتيجية البقاء في المستقبل.

أولاً الخصائص والاتجاهات الحديثة لجريمة تسرب التكنولوجيا

1. فيما يخص القضايا المعنية بالكشف غير المصرح به عن المعلومات المحمية والسرية المتعلقة بالتكنولوجيا (تسرب التكنولوجيا)، ليس من السهل تأمين الأدلة نظراً للدقة البالغة لطريقة التسريب وسريتها. إذا ترك المشتبه به الشركة أو هرب إلى الخارج، فمن الصعب معرفة مكان وجود المجرم والأدلة. كما أنه من الصعب حساب أسعار معاملات السوق؛ ومن ثَمَّ، يصعب حساب التعويضات.

2. وبالنظر إلى عدد حالات تسرب التكنولوجيا الصناعية إلى الخارج، تم الكشف عن إجمالي عدد 117 حالة في الفترة من عام 2017 إلى 2022، بأضرار تقدر بنحو 26 تريليون وون كوري (حوالي 19.9 مليار دولار أمريكي)، منها 36 حالة كانت متورطة في تسرب التكنولوجيا الأساسية الوطنية. وبالنظر إلى حجم الشركة، تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) غالباً هي أكثر الضحايا مقارنة بالشركات الكبيرة، ومعظمها في مجالي الشاشات وأشباه الموصلات.

3. في الوقت ذاته، من الصعب الكشف عن حالات سرقة إحدى الشركات الكبيرة لتكنولوجيا شركة صغيرة. ومن الجدير بالذكر أنه في حال وجود علاقة عمل بين الكيانين، فقد تحجم الشركة الصغيرة عن تقديم شكوى في الشركة الكبيرة خوفاً من خسارة الأعمال التي بينها وبين الشركة الكبيرة. وحتى في حالة إحالة هذه السرقة إلى التقاضي، فإن تأكيد الضرر وتقديم التعويض يستغرقان وقتاً طويلاً. ويشكّل هذا تهديداً خطيراً لنمو الشركات الصغيرة وبقائها التي تم تملّك التكنولوجيا الخاصة بها على نحو غير مشروع.

ثانياً الإطار القانوني

أ. تاريخ إصدار القوانين ذات الصلة

4. للتحضير لعصر المنافسة غير المحدودة في منتصف تسعينيات القرن العشرين تقريباً، اعتبرت جمهورية كوريا التملك غير المشروع للأسرار التجارية ضرباً من ضروب المنافسة غير المشروعة. وقدمت جمهورية كوريا، في 31 ديسمبر 1991، إطاراً قانونياً

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

لحماية الأسرار التجارية من خلال إصدار تعديل قانون منع المنافسة غير العادلة وقانون حماية الأسرار التجارية (قانون منع المنافسة غير العادلة).

5. يكمن سبب حماية الأسرار التجارية التي ليس لها طرق كشف عامة مثل تسجيل البراءة في تشجيع المزيد من الاستثمار النشط في البحث والتطوير من أجل التطوير التكنولوجي من خلال حماية الأسرار التجارية. وفي حال لم توفر الأطر القانونية الفعّالة والعقوبات الرادعة حماية للأسرار التجارية، فسيزداد الاعتماد على التجسس الصناعي لتقليد تكنولوجيات المنافسين الآخرين بدلاً من بذل الجهود لتطوير التكنولوجيا وتحسين المنتجات.

6. وبعد سن قانون منع المنافسة غير العادلة، أصدرت جمهورية كوريا قوانين أخرى متنوعة لمعاقبة تسريات التكنولوجيا وانتهاكاتها جنائياً وفقاً للحاجة إلى إعداد إجراءات مكافحة جرائم تسرب التكنولوجيا.

ب. القوانين ذات الصلة

7. ينطبق قانون منع تسرب التكنولوجيا الصناعية وحمايتها (قانون حماية التكنولوجيا الصناعية) على تسرب التكنولوجيا الصناعية المحددة أو المبلغ عنها أو المعتمدة وما إلى ذلك وفقاً للقوانين ذات الصلة، في حين ينطبق قانون منع المنافسة غير العادلة على تسرب الأسرار التجارية التي لم توصف بأنها تكنولوجيا صناعية.

8. وعادةً ما يُطبق القانونان المذكوران أعلاه في حال تسرب التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، واعتماداً على نوع التكنولوجيا، مثل التكنولوجيا الاستراتيجية الوطنية ذات التقنية العالية وتكنولوجيا الدفاع، سيُطبق قانون التدابير الخاصة لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الاستراتيجية الوطنية ذات التقنية العالية وحمايتها أو قانون أمن تكنولوجيا الدفاع.

9. ووفقاً للأحكام القضائية السابقة، ورغم عدم اندراج المعلومات المنتهكة تحت "الأسرار التجارية" بموجب قانون منع المنافسة غير العادلة، إلا أنها قد تمثّل جريمة خيانة الأمانة بموجب القانون الجنائي إذا تم استيفاء متطلبات معينة، على سبيل المثال، تخص المعلومات "أحد الأصول التجارية الرئيسية" للضحية، ويكون المتعدي "شخصاً مسؤولاً عن التعامل مع الشؤون الإدارية للضحية".

لمحة عامة عن العقوبات الجنائية بموجب قانون حماية التكنولوجيا الصناعية

	المتطلبات	الحكم	العقوبة القانونية
التسريبات في الخارج	• التكنولوجيا الوطنية الأساسية • نية الاستخدام أو التسبب في استخدامه في دولة أجنبية • الاستحواذ، أو الاستخدام، أو الكشف، وما إلى ذلك من خلال السرقة أو الخداع أو التهديدات أو غير ذلك من الأساليب غير القانونية	المادة 36(1)	3 سنوات على الأقل حتى 30 سنة مع غرامة تصل إلى 1.5 مليار وون كوري[7]
	• تكنولوجيا صناعية أخرى • نية الاستخدام أو التسبب في استخدامه في دولة أجنبية • الاستحواذ، أو الاستخدام، أو الكشف، وما إلى ذلك من خلال السرقة أو الخداع أو التهديدات أو غير ذلك من الأساليب غير القانونية	المادة 36(2)	حبس يصل إلى 15 سنة أو غرامة تصل إلى 1.5 مليار وون كوري
التسريبات المحلية	• تكنولوجيا صناعية أخرى • الاستحواذ، أو الاستخدام، أو الكشف، وما إلى ذلك من خلال السرقة أو الخداع أو التهديدات أو غير ذلك من الأساليب غير القانونية	المادة 36(3)	حبس حتى 10 سنوات أو غرامة 1 مليار وون كوري[8]

[7] حوالي 1.15 مليون دولار أمريكي.
[8] حوالي 767000 دولار أمريكي.

لمحة عامة عن العقوبات الجنائية بموجب قانون منع المنافسة غير العادلة

	المتطلبات	الحكم	العقوبة القانونية
التسريبات في الخارج	• السر التجاري • العلم بأن السر التجاري سيُستخدم في دولة أجنبية • الاستحواذ، أو الاستخدام، أو التسريب بدون إذن، وما إلى ذلك	المادة 18(1)	حبس يصل إلى 15 سنة أو غرامة تصل إلى 1.5 مليار وون كوري
التسريبات المحلية	• السر التجاري • الاستحواذ، أو الاستخدام، أو التسريب بدون إذن، وما إلى ذلك	المادة 18(2)	حبس حتى 10 سنوات أو غرامة تصل إلى 500 مليون وون كوري

ج. العلاقة بين القوانين المتخصصة والقوانين الأخرى

أ) العلاقة مع قانون البراءات

10. يفرض قانون البراءات عقوبة جنائية على الأفراد الذين يستخدمون التكنولوجيا التي تم الكشف عنها دون تصريح وينتهكون حق البراءة. ومع ذلك، فإن قانون منع المنافسة غير العادلة وقانون حماية التكنولوجيا الصناعية يحميان "الأسرار التجارية" أو "التكنولوجيات الصناعية" المحفوظة كأسرار لا يتم الكشف عنها بالكامل.

	نظام حماية الأسرار التجارية	نظام البراءات
الغرض	الحفاظ على نظام تجاري سليم من خلال منع الكشف غير المصرح به عن الأسرار التجارية للجهات الخارجية.	تعزيز التطور التكنولوجي والمساهمة في التنمية الصناعية من خلال حماية الاختراعات وتشجيعها وتعزيز استخدامها.
موضوع الحماية	المعلومات التقنية والإدارية غير العامة والمفيدة اقتصادياً والسرية	الاختراعات التقنية ذات الجِدَّة والنشاط الابتكاري ومعيار التطبيق الصناعي
التسجيل	لا يشترط إجراء التسجيل	الحقوق الاستئثارية من خلال التسجيل
الكشف	عدم الكشف (فقدان حالة الحماية لحظة إتاحتها للعامة)	يخضع للكشف
مدة الحماية	لا نهائية طالما بقيت سرية	لمدة 20 سنة من تاريخ تقديم الطلب بعد تحديد تاريخ التسجيل

ب) العلاقة بالقانون المدني

11. إذا انتهك شخص مكلّف بالحفاظ على السرية هذا الواجب، فيجوز حينها مساءلته عن عدم الوفاء بالالتزام (المادة 390 من القانون المدني)، ويجوز للضحية المطالبة بالتعويضات بموجب قانون الضرر (المادة 750 من القانون المدني). بالإضافة إلى ذلك، يتضمن كل قانون، بما في ذلك قانون منع المنافسة غير العادلة، أحكاماً منفصلة تتعلق بالتعويضات المدنية.

ثالثاً تحسين نظام قيادة التحقيق في جرائم تسرب التكنولوجيا

أ. النظام الحالي

12. عزّز مكتب المدعي العام الأعلى تحقيقات جرائم تسرب التكنولوجيا ومصادرة العائدات الإجرامية بفضل خبرة المهنيين مثل محامي البراءات الذين تحولوا إلى مدعين عامين ومستشاري للبراءات في أقسام التحقيق المتخصصة.

13. ومع ذلك، وبسبب الطبيعة السرية ذات الدقة البالغة لجرائم تسرب التكنولوجيا، لا تزال العديد من الجرائم مخفية، وتوجد صعوبات في الحصول على الأدلة وحساب حجم الأضرار. وقد أشير إلى أن الأحكام الفعلية التي صدرت في المحكمة قليلة جداً مقارنة بخطورة الجرائم.

ب. تحسينات النظام

أ) تعزيز نظام قيادة التحقيق

14. أنشأ مكتب المدعي العام الأعلى، في سبتمبر 2022، مركز دعم التحقيقات في جرائم تسرب التكنولوجيا التابع قسم تحقيقات العلوم الجنائية، والذي يسمح بإجراء تحليلات تقنية سريعة والحصول على مشورة الخبراء. ويقدم المركز دعم التحقيقات الفعّال فيما يتعلق بجرائم تسرب التكنولوجيا.

15. بالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع مع كبار المدعين العامين المسؤولين عن جرائم تسرب التكنولوجيا للتداول بشأن الاتجاه والتركيز المتعلقة بهذه الجرائم، وإنشاء نظام قيادة للتحقيقات. وبموجب هذا النظام، يوجّه مكتب المدعي العام الأعلى مكتب المدعي العام بالمقاطعة، فيما يتعلق بالقضايا المهمة، بشأن ما إذا كان ستتم الملاحقة القضائية من عدمه وما العقوبة التي يجب المطالبة بها، وهو ما يثمر عن زيادة الاتساق في ملاحقة جرائم تسرب التكنولوجيا قانونياً.

ب) تعزيز التعيينات أو المدعين العامين والمحققين المخصصين

16. لزيادة خبرته في قضايا تسرب التكنولوجيا، يواصل الادعاء تعزيز قدراته الخاصة بالتحقيق، بسبل منها نشر متخصصين مثل محامي البراءات المؤهلين، والمدعين العامين ذوي الخبرة في تخصصات العلوم والهندسة ومستشاري التحقيق في البراءات من المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO) الموفدين إلى أقسام التحقيق المتخصصة.

17. عيّن مكتب المدعي العام الأعلى، في أبريل 2023، مدعين ومحققين إضافيين مخصصين لجرائم تسرب التكنولوجيا وأنشأ نظاماً تعاونياً مع مكاتب الادعاء العام بالمقاطعات (DPOs) ذات الصلة في كل منطقة، وذلك بهدف توسيع قاعدة التحقيقات في تسرب التكنولوجيا وتعزيز القدرات العامة. يعمل إجمالي 46 مدعٍ عام متخصص و60 محققاً متخصصاً في جرائم تسرب التكنولوجيا في 28 مكتب للادعاء العام بالمقاطعات، وتحتوي ثلاثة مكاتب منها على أقسام.

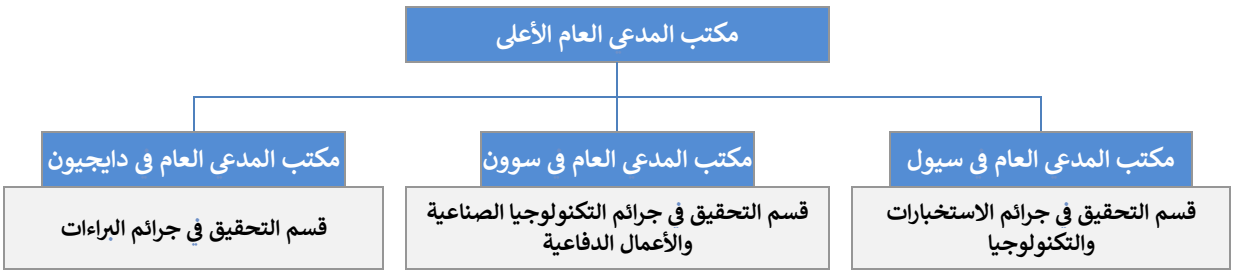

ج) إصدار الأحكام المُحسّن

18. راجع مكتب المدعي العام الأعلى، في أبريل 2023، معايير المدعين العامين في التعامل مع القضايا للاستجابة على نحو استباقي لمشكلة الأحكام المخففة وضمان التعامل بشكل متسق وصارم مع القضايا في جميع أنحاء البلاد.

19. وأبدى مكتب المدعي العام الأعلى أيضاً الرأي حول ضرورة تعزيز معايير إصدار الأحكام في جرائم تسرب التكنولوجيا إلى لجنة إصدار الأحكام بالمحكمة العليا، وفي يونيو 2023، صنفت لجنة إصدار الأحكام هذه الفئة من جرائم الملكية الفكرية ضمن فئة الجرائم التي تخضع إلى معايير إصدار الأحكام. وتراجع اللجنة التاسعة لإصدار الأحكام حالياً معايير إصدار الأحكام.

د) التعاون مع المنظمات المعنية

20. يحتفظ مكتب المدعي العام الأعلى بشبكات تشاور وثيقة مع الهيئات الحكومية مثل جهاز المخابرات الوطني، ووزارة التجارة والصناعة والطاقة، والمكتب الكوري للملكية الفكرية، والمنظمات الخاصة مثل اتحاد الصناعات الكورية.

21. يعقد الادعاء بانتظام اجتماعات رفيعة المستوى واجتماعات على مستوى العمل مع المنظمات المعنية، ويتضمن ذلك ندوة مشتركة في نوفمبر 2022 بعنوان *مراجعة قضايا إصدار الأحكام في قضايا تسرب التكنولوجيا وانتهاكها*. ويتلقى مكتب المدعي العام الأعلى أيضاً باستمرار معلومات حول الضرر الناجم عن تسريبات التكنولوجيا مباشرة من الشركات الفردية.

22. بالإضافة إلى أن مكتب المدعي العام الأعلى عزز التعاون الدولي من خلال إنشاء نظام تعاوني من خلال التبادلات المنتظمة مع وكالات التحقيق الأجنبية، مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي.

23. اتفق كل من قادة جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، في 18 أغسطس 2023، على تعزيز التعاون بشأن التكنولوجيات الناشئة الرئيسية بين البلدان الثلاث طوال دورة حياة هذه التكنولوجيات بأكملها، بما في ذلك التطوير وتوحيد المقاييس وحماية التكنولوجيا. ودعا رئيس جمهورية كوريا، في 30 أغسطس 2023، إلى تبني رد حازم على الشركات الكبيرة التي تسرق التكنولوجيا من الشركات الصغيرة والمتوسطة. ووفقاً لذلك، أنشأ مكتب المدعي العام شبكة لمناقشة الوضع الحالي وتحسين النظام المتعلق بحماية التكنولوجيا للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

هـ) تعزيز تحسين النظام

24. تنعقد مناقشات حول خطط تركيز النظام القانوني في القضايا الجنائية لتحسين الخبرة في قضايا تسرب التكنولوجيا. ومن شأن تركيز هذا النظام القانوني أن يمتد إلى خمسة مجالات، والتي تشمل البراءات ونماذج المنفعة والعلامات التجارية والتصميمات والأصناف النباتية.

25. وفي قضايا تسرب التكنولوجيا، يستعين مكتب المدعي العام الأعلى أيضاً بمصادر خارجية للبحث بشأن طريقة موضوعية لحساب مقدار الأضرار من أجل التصحيح، حيث يتم أخذ الظروف غير المعقولة في الاعتبار بما يصب في صالح المدعى عليه نظراً للصعوبات في حساب الأضرار بموضوعية حتى في حالات الضرر الجسيم.

رابعاً قضايا التحقيق الكبرى

أ. قضية مصنع أشباه الموصلات المقلدَّة

26. أسس واحد من أفضل الخبراء الذي كان يشغل منصباً تنفيذياً سابقاً في تخصص أشباه الموصلات في الشركة "أ" شركتين لتصنيع أشباه الموصلات في الخارج (الشركتان المتعاقدتان من الباطن "ب" و"ج") بقدر كبير من الاستثمار وارد من دول أجنبية، واستقطب حوالي 200 موظف رئيسي من شركات أشباه الموصلات المحلية الرائدة للعمل لديه، بما في ذلك الشركة "أ". وفي هذه القضية، ألقي القبض على الرئيس التنفيذي للشركة "ب"، إلى جانب ستة من زملائه، وتوجيه الاتهام إليهم دون احتجاز.

ب. قضية إطار حافة الشاشة

27. لم تثبت إدانة الشركة "أ"، في المحاكمة الأولى، بناءً على حيثيات أنها شاركت الشركة "ب" في تطوير المعدات. وعلى الرغم من ذلك، قضت المحكمة خلال محاكمة الاستئناف بأن تقديم أسرار تجارية تم تطويرها بشكل مشترك إلى الجهات الخارجية دون الحصول على إذن يُعتبر تسريباً لأسرار تجارية، وهذا أدى الحكم بإدانة جميع المدعى عليهم. وحكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات، وبات الحكم نهائياً.

خامساً الخاتمة

28. من أجل التصدي الصارم لجرائم تسرب التكنولوجيا، يبذل الادعاء قصارى جهده لتدريب الخبراء وتعزيز نظام دعم التحقيق المهني، بهدف تحسين معدل الاتهام، وتقصير فترة الإجراءات، وخفض معدل البراءة في مثل هذه القضايا.

29. وعلاوة على ذلك، يعمل مكتب المدعي العام الأعلى على تحسين القوانين والأنظمة من خلال المشاركة الفعّالة في تنقيحات القوانين التي تدعم الاستجابات لجرائم تسرب التكنولوجيا، ورفع معايير إصدار الأحكام، وقيادة المناقشات حول تركيز النظام القانوني على جرائم تسرب التكنولوجيا.

30. لن يركز الادعاء على تسرب التكنولوجيا في الخارج فحسب، ولكن أيضاً على حالات تسرب التكنولوجيا المحلية بين الشركات المحلية، ولا سيما سرقة التكنولوجيا من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

[نهاية الوثيقة]